



انطلق في قطاع غزة أسبوع التعليم والتدريب المهني والتقني والذي يهدف لترسيخ ثقافة ورؤية التعليم والتدريب المهني والتقني، والمتعلم على كيفية توظيف المهارات في العمل، وإبراز أهميته في إيجاد فرص عمل جديدة وخفض معدلات البطالة. ويعتبر أسبوع التعليم والتدريب المهني والتقني الخطوة الأولى الهامة لتعزيز ثقافة التدريب المهني وتغيير مسار طلبية الثانوية نحو التخصصات المهنية والتقنية، لتجنب ما يعانيه الخريجون من حملة التخصصات الأكاديمية في فلسطين من قلة توفر فرص العمل، حيث أنه ومع ازدياد أعداد الجامعات والكليات في فلسطين زاد عدد الخريجين بشكل ملحوظ، وتشير البيانات الإحصائية بأن حوالي 32 ألف خريج سنوياً من الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية يتم ضخهم لسوق العمل، وساهم الحصار المفروض على قطاع غزة في زيادة معاناة الخريجين في

المبحث عن فرصة عمل وذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية في قطاع غزة، وعدم استيعاب القطاع الخاص لمزيد من الخريجين وتوقف القطاع العام عن التوظيف نتيجة للظروف الراهنة التي يمر بها، وبلغ معدل البطالة بين الخريجين الشباب 56% خلال الربع الثاني من عام 2014، ليسجل الخريجون من تخصص العلوم التربوية والاجتماعية أعلى معدل بطالة إذ بلغ 71.2%، بينما سجل الخريجون من تخصص القانون أدنى معدل بطالة إذ بلغ 3.2%. وساهم الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من ثمان سنوات في توقف وانخفاض الإنتاجية في العديد من الأنشطة الاقتصادية، مما تسبب في فقدان العديد من العمال لمهارات وحرفية العمل خصوصاً في قطاع المقاولات والإنشاءات. كل هذا أدى إلى اهتمام العديد من المؤسسات الدولية بقضايا التعليم والتدريب المهني والتقني، حيث أنه يعتبر أحد الحلول المناجعة التي بادرت إليها العديد من الدول لمعالجة أزمات البطالة. وتكمن أهمية التدريب والتعليم التقني والمهني في محددتين الأولى هو احتياج سوق العمل الفلسطيني للعديد من التخصصات التقنية والمهنية المفقودة، والثاني تشبع سوق العمل من التخصصات الأكاديمية وارتفاع معدلات البطالة في العديد من التخصصات الأكاديمية. وحيث إن القطاع الخاص الفلسطيني له الدور الكبير والرافع في الاقتصاد الوطني الفلسطيني بحيث يشغل 52% تقريباً من العمال الفلسطينيين في فلسطين، لذا يجب العمل على موازنة مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني مع احتياجات سوق العمل والقطاع الخاص.

ومن أجل ذلك تم تأسيس مجالس التشغيل المحلي والتدريب والتعليم المهني والتقني والتي تضم في عضويتها العديد من مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، وذلك بهدف لعب دوراً حيويًا في تحسين وضع سوق العمل، وتعزيز التشغيل والتوظيف الذاتي، والحد من البطالة والفقر قدر المستطاع، وذلك من خلال تعزيز أنشطة التوجيه والإرشاد المهني، وتعزيز المساعدة والتوجيه

في البحث عن وظائف وغيرها من الأنشطة ذات الصلة. ولتحفيز الطلبة بالالتحاق إلى التعليم والتدريب المهني والتقني وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وخلق كوادر ريادية مؤهلة و متميزة في كافة المجالات، يجب العمل على النهوض بكل مكونات التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال التوصيات التالية:

- ضرورة تغير الثقافة و النظرة الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والتقني لدى المجتمع .
- تطوير المناهج الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والتقني بما يتناسب مع التطور الحرفي والتكنولوجي.
- تطوير البنية التحتية للتعليم والتدريب المهني والتقني من مراكز و أدوات ومعدات وأجهزة تستخدم بالتعليم والتدريب.
- تطوير الكادر البشري العامل في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني.
- ضرورة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني والتي تم إقرارها في عام 2010 ولم تطبق حتى هذه اللحظة. وفي الختام نأمل بالفعل أن يتغير واقع التعليم والتدريب المهني والتقني، حيث يمثل طوق النجاة للمساعدة في التخلص من أزمة البطالة المطاحنة في فلسطين.

خبير و محلل اقتصادي